

Distr.: General
1 September 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

البند ١٢٢ (هـ) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات

الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٢ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهتان من الأمين
العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل طيه نص البيان المشترك الذي اعتمده المشاركون في الاجتماع
العام السادس بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها الذي
عُقد في مقر الجماعة الكاريبية في جورج تاون، غيانا، في ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١
(انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند الفرعي (هـ) من البند ١٢٢ من جدول الأعمال. وأود أن أطلب
أيضا تعميم هذا البيان المشترك كوثيقة من وثائق مجلس الأمن وفقا لقراريه ١٦٣١ (٢٠٠٥)
و ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، ولا سيما الفقرة ١٧ من القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨).

(توقيع) بان كي - مون



المرفق

البيان المشترك الصادر عن الاجتماع العام السادس بين ممثلي الجماعة الكاريبية ومنظومة الأمم المتحدة

٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١، جورج تاون، غيانا

١ - عُقد الاجتماع العام السادس بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها في مقر أمانة جماعة الكاريبي في جورج تاون، غيانا، في ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وأدلت بملاحظات افتتاحية الأمانة العامة للجماعة الكاريبية بالنيابة، السفيرة لوليتا أبلوايت، وبعث الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون برسالة تلاها رئيس وفد الأمم المتحدة، السيد أوسكار فرنانديز ترانكو، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية. واشترك في رئاسة الاجتماع، الذي شارك فيه على نطاق واسع ممثلو أمانة الجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها وكذلك ممثلون عن منظومة الأمم المتحدة، السفير كولن غراندرسن، مساعد الأمين العام للعلاقات الخارجية والمجتمعية في أمانة الجماعة الكاريبية، والسيد فرنانديز ترانكو.

٢ - وأكدت الأمانة العامة للجماعة الكاريبية بالنيابة عن مدى جدوى الاجتماع العام السادس مشيدة باللقاءات نصف السنوية بوصفها لقاءات ثمينة لاستعراض تعاون الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة بينما تتيح الاجتماعات العامة الفرصة لإجراء المبادلات الصريحة بين الشركاء في التخطيط الاستراتيجي لتعزيز التعاون في المستقبل. وأعربت عن التقدير للدعم والتعاون المتواصلين اللذين تلقتهما الجماعة الكاريبية من منظومة الأمم المتحدة في مجال الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وأحاطت الاجتماع علما بالقرارات التي اتخذها مؤخرًا مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، والمتعلقة بإعطاء الأولوية لمجال تركيز الجماعة واتجاهها، كما شددت على أن تحديد مشاريع في مجالات محددة ذات أولوية، سيعطي نتيجة على أرض الواقع، بما يعود على المواطنين في منطقة الجماعة الكاريبية بأقصى قدر من المنافع الملموسة والقابلة للقياس. وفي هذا الصدد، أقرت بالمناقشات المتعلقة بجدوى الإطار الاستراتيجي الإقليمي، بالصيغة الواردة في التقرير المؤقت والتقرير الختامي، وكررت تأكيد دعم الجماعة الكاريبية للمتابعة بهدف كفالة أن تكون هي الآلية المناسبة لتعميق التعاون بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة. وكررت أيضا التأكيد على انشغال الجماعة الكاريبية إزاء خفض تمثيل الأمم المتحدة في المنطقة في بعض المجالات الحيوية مثل الأمن والتنمية الإقليمية. وأعربت عن أسفها لغلق مكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب البرنامج الإنمائي وغياب رئيس المقرر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي طال أمده.

٣ - ورحب الأمين العام للأمم المتحدة بإتاحة الفرصة لتعميق التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. وتقدم بالشكر إلى بلدان الجماعة الكاريبية على التزامها بالتعددية والتعاون الإقليمي، فضلاً عن دورها القيادي في مجال تغير المناخ، وبشأن مسألة الأمراض غير المعدية. وأشاد أيضاً بالتقدم الذي أحرزته منطقة البحر الكاريبي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، غير أنه أعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية المترتبة على الأزمة الاقتصادية العالمية، وتغير المناخ والجريمة المنظمة في المنطقة. وكرر الأمين العام تأكيد التزام الأمم المتحدة القوي بتعزيز الشراكة مع الجماعة الكاريبية. رحب بوجه خاص بالتوصيات المتعلقة بالإطار الاستراتيجي الإقليمي للأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، وأعرب عن الأمل في أن يتواصل الحوار بشأن أفضل السبل لتعزيز اتساق عمل الأمم المتحدة في المنطقة.

٤ - وعرض على الاجتماع تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ التزامات الاجتماع العام الخامس المشترك بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية المعقود في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وكانت النتيجة الرئيسية للاجتماع قرار تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي للأمم المتحدة والجماعة الكاريبية من أجل تعزيز التنسيق بين المؤسستين. وبناء على ذلك، أُنجز تقرير مؤقت مشترك في عام ٢٠١٠ بين إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية ومديرية العلاقات الخارجية والمجتمعية التابعة لأمانة الجماعة الكاريبية، وأصدرت تقريراً ختامياً في عام ٢٠١١. ويشير كلا التقريرين إلى المشاورات المكثفة مع وكالات الأمم المتحدة وإدارتها وصناديقها وبرامجها المشاركة، وكذلك مع أمانة الجماعة الكاريبية والمؤسسات المحلية. ونظر الاجتماع العام السادس في هذين التقريرين بشأن تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي للأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. ويشير التقريران إلى أن الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة تعملان معاً في عديد من المجالات التي تم الاتفاق على أنها ذات أهمية حيوية بالنسبة للأهداف الإنمائية والأمنية في المنطقة. وبالفعل، تشمل برامج الأمم المتحدة الجاريّة طائفة عريضة من الأنشطة، كما تسهم في الأهداف الاستراتيجية الأربعة في الإطار الاستراتيجي الإقليمي، ألا وهي (أ) المحافظة على الزخم في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) دعم التكامل والنمو والتنمية في المجال الاقتصادي الإقليمي؛ (ج) تهيئة بيئة آمنة ومأمونة للمواطنين واحترام حقوق الجميع؛ (د) وتعزيز نظام الحكم والشفافية والمحاسبة في منطقة الجماعة الكاريبية.

٥ - ومن خلال عملية التشاور التي استند إليها التقريران، أُقر بأن الإطار الاستراتيجي الإقليمي قد حقق غاية مفيدة في إذكاء الوعي بشأن الحاجة إلى نهج أكثر اتساقاً تتبعه الأمم

المتحدة في مجال التعاون في منطقة البحر الكاريبي. وساعد أيضا الإطار الاستراتيجي الإقليمي في تحديد المجالات كان التعاون فيها متسقا مع أولويات الجماعة الكاريبية والمجالات التي يمكن تعزيز مشاركة الأمم المتحدة فيها. وعلى الرغم مما تقدم، كان هناك توافق في الآراء على نطاق واسع مفاده أن آلية الإطار الاستراتيجي الإقليمي، كما تديره إدارة الشؤون السياسية ومديرية العلاقات الخارجية والمجتمعية التابعة لأمانة الجماعة الكاريبية لم تعد الأداة الأكثر ملاءمة لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في المنطقة. وبالفعل، ومنذ اقتراح الإطار الاستراتيجي الإقليمي لأول مرة في عام ٢٠٠٧، كانت منظومة الأمم المتحدة قد أنشأت أطراً وآليات أخرى للتعاون مع الجماعة الكاريبية والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وعززت تلك الأطر والآليات.

٦ - ونتيجة لذلك، تضمن التقرير الختامي بشأن الإطار الاستراتيجي الإقليمي التوصية بأن (أ) تركز إدارة الشؤون السياسية ومديرية الشؤون الخارجية والمجتمعية متابعتها على التزامات محددة متعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية المتخذة خلال الاجتماعات العامة، وهو ما يعني أن الإطار الاستراتيجي الإقليمي في شكله الحالي لم يعد لازماً؛ (ب) الشروع في مناقشة بشأن الكيفية التي يمكن أن تحقق بها منظومة الأمم المتحدة المزيد من الاتساق في عملها في منطقة البحر الكاريبي، وذلك في شراكة مع أمانة الجماعة الكاريبية وبدعم من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. واعتمد الاجتماع العام السادس المشترك بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية كلتا التوصيتين. والتزمت وكالات الأمم المتحدة وإدارتها وصناديقها وبرامجها المشاركة في الاجتماع بالشروع في حوار بشأن طبيعة آلية التنسيق الملائمة أكثر لتعزيز الاتساق والفعالية ضمن عمل منظومة الأمم المتحدة في منطقة البحر الكاريبي، في شراكة مع أمانة الجماعة الكاريبية والمؤسسات المحلية.

٧ - وأطلع الاجتماع على الأولوية الإقليمية للجماعة الكاريبية والهدف الجديد الذي حدده رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في أيار/مايو ٢٠٠١. وتم تقديم عرض عام لجدول الأعمال الإقليمي وإعطاء مؤشرات تتعلق بكيفية تنفيذ أمانة الجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها لهذا البرنامج.

٨ - ومن بين الأولويات الإقليمية هذه، تم تحديد سبعة مجالات مواضيعية عامة بوصفها مجالات حاسمة للتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، تشمل تنفيذ إقامة سوق واقتصاد موحد في المنطقة الكاريبية والمسائل المتعلقة بتنمية المؤسسات. وشملت الأولويات الأخرى تغير المناخ، والتنمية المستدامة وإدارة الكوارث، والطاقة، والأمن الغذائي، والأمن الإقليمي، وسلامة الأغذية، والتنمية البشرية، بما في ذلك الصحة والتعليم والمساواة بين

الجنسين، والشباب، فضلاً عن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وكررت الجماعة الكاريبية تأكيد أن تحديد مشاريع ملموسة في مجالات محددة من المجالات ذات الأولوية سيحقق نتائج على أرض الواقع، بما تكفل تحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع الملموسة والقابلة للقياس لمواطني منطقة الجماعة الكاريبية.

٩ - وأقر الاجتماع أن منظومة الأمم المتحدة تقوم بعمل هام في هذه المجالات سواء على الصعيد العالمي أو الوطني؛ وأن التحدي يتمثل في تحديد مجالات - ضمن إطار التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية - يمكن أن يحقق فيها النهج الإقليمي قيمة مضافة لهذه الشراكات الوطنية القائمة. لذلك أجرى ممثلو الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة مناقشات بشأن كيفية التركيز استراتيجياً على تعاونهما من أجل تحقيق أقصى قدر من التقدم في هذه المجالات ذات الأولوية. ونظراً للطابع الانتقالي لهذه التحديات، أكد المشاركون من الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة على تبادل المعلومات فيما بينهم، وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات بوصفها أدوات رئيسية لتنفيذ ولايات كل منهما. وفي هذا الصدد، اتفق المشاركون على أنه من الضروري الشروع مبكراً في تحديد سبل للمضي قدماً في هذا العمل. وإجمالاً، أتاح الاجتماع فرصة مفيدة للمضي قدماً من أجل زيادة اتساق العمل في إطار هذه الشراكة القائمة منذ وقت طويل.

١٠ - ووافق المشاركون في الاجتماع على عقد الاجتماع العام السابع المشترك بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في عام ٢٠١٣.